

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٨٣**

الاثنين، ١١ حزيران/يونيه، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرنتش

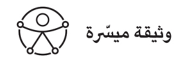
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1817826 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/530)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/530، التي تتضمن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/530). وسأقدم أيضا معلومات مستكملة عن آخر التطورات في دارفور.

تُعقد جلسة اليوم في الوقت الذي تضع فيه البعثة اللمسات الأخيرة على عملية إعادة التشكيل التي دامت عاما كاملا، والتي شهدت إغلاق ١١ من مواقع الأفرقة والتحول نحو حفظ السلام في جبل مرة وبناء السلام في باقي دارفور. وإذ نفكر في الحالة الميدانية واحتياجات سكان دارفور الآن وفي المستقبل، يتعين علينا أن ننظر في كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة ككل، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، بتلبية تلك الاحتياجات على أفضل وجه. والتقرير الخاص المعروض علينا اليوم يبين لنا الطريق إلى الأمام فيما نتكيف مع الواقع المتغير في دارفور.

وأود أن أنتقل أولا إلى الحالة الميدانية. مع انقضاء موسم الجفاف دون قتال واسع النطاق للعام الثاني على التوالي، ظلت الحالة الأمنية في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير مستقرة بشكل عام. ولا يزال القتال بين الحكومة والجماعات المتمردة محصورا في أجزاء من منطقة جبل مرة الجبلية، حيث تحافظ حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد على وجود لها هناك. واستمرت الاشتباكات المتقطعة التي بدأت في شهر آذار/مارس، حيث تضغط القوات الحكومية على معاقل الحركة في جبل مرة. واقتصرت هجمات الجماعة المتمردة إلى حد كبير على الكمائن - وهي على الأرجح محاولة لعرقلة تقدم القوات الحكومية. وقد ثبتت صعوبة التحقق من هذه الحوادث بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول للبعثة ودوائر العمل الإنساني. وتسببت الاشتباكات في نزوح للمدنيين، لم يتم التحقق من نطاقه إلا جزئيا. ونأسف لتسبب القتال مرة أخرى في مشقة للسكان المدنيين، وندعو الحكومة إلى إتاحة إمكانية الوصول للعملية المختلطة وشركائنا في المجال الإنساني من أجل حماية ومساعدة المتضررين.

وظلت مستويات العنف القبلي متدنية، تمشيا مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، مع زيادة طفيفة في عدد الحوادث. وقد وقعت هذه المواجهات في منطقة قريضة بجنوب دارفور، حيث أدى القتال حول ملكية الأراضي بين الفلاتة والمسيرية، وكذلك بين الفلاتة والمساليت، إلى وقوع قتلى وجرحى.

ولا يزال العنف ضد النازحين، بما في ذلك الهجمات على مخيمات النازحين وتقارير الإخلاء القسري، يشكل مصدر قلق. ووردت ادعاءات من الأشخاص النازحين في منطقة كاس بجنوب دارفور، تفيد عن تعرضهم لمضايقات من جانب قوات الدعم السريع لإجبارهم على الخروج من الأراضي والمباني العامة. وأدت المواجهات في مخيمات ''خمسة دقائق'' و ''عرضية'' و ''جدة'' للنازحين في ولاية وسط دارفور خلال الفترة ما بين ٢١ و ٢٣ أيار/مايو إلى قتل وإصابة عدد من النازحين.

واستمرت الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط عملية السلام المتوقفة، وذلك بعقد اجتماع بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة في برلين يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل لمناقشة إطار ما قبل التفاوض. وبينما توقفت المحادثات بشأن إنشاء آليات تنفيذ جديدة ومستقلة لاتفاق سلام لاحق، وافقت الأطراف على جميع العناصر الأخرى في إطار ما قبل التفاوض المقترح. وللمرة الأولى، قبلت الحركات غير الموقّعة مبدأ التفاوض على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

لقد تغير طابع النزاع في دارفور. ولخدمة سكان دارفور على أفضل وجه، يجب على العملية المختلطة أن تتغير تبعا لذلك. وينبغي توجيه بعثة حفظ السلام إلى المنطقة التي تمس الحاجة فيها إليها، أي في موقع النزاع المستمر في جبل مرة. وفي بقية دارفور، يتعين على منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من قدرات الوكالات والصناديق والبرامج الأكثر ملاءمة لمعالجة المشاكل التي لا تزال قائمة. وقد حان الوقت الآن للتخطيط لمستقبل دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدارفور من خلال الربط الوثيق بين الخفض التدريجي لأنشطة حفظ السلام والزيادة في جهود بناء السلام والتنمية.

ويكمن هذا الربط، بين تركيز جهود حفظ السلام من ناحية وزيادة قدرات بناء السلام والتنمية من ناحية أخرى، في صميم التقرير الخاص المعروض على المجلس اليوم. ويقدم التقرير مفهومين رئيسيين سيُطبقان جنبا إلى جنب في إطار زمني مدته سنتان: أولا، مفهوم لحفظ السلام، يركز على أقل المناطق استقرارا حيث تظل حماية المدنيين والدعم الإنساني والوساطة في الصراعات المحلية ضرورة لتعزيز عملية السلام؛ وثانيا، مفهوم للانتقال، يهدف، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، إلى الانتقال من حفظ السلام إلى الإنعاش المبكر والتنمية.

وفي إطار مفهوم حفظ السلام، ستركز العملية المختلطة في أنشطتها على ثلاث أولويات استراتيجية: أولاً، حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛ وثانياً، الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ وثالثاً، الوساطة على المستوى المحلي لمعالجة النزاع القبلي أو النزاعات المحلية الأخرى. وسيتم تخفيض مساحة العمليات إلى ١٣ من مواقع الأفرقة في منطقة جبل مرة الكبرى وسيُنقل مقر قيادة البعثة من الفاشر إلى زالنجي بوسط دارفور. وسيتم تقليص حجم المخيم الكبير في الفاشر وسيستمر في العمل كمركز لوجستي، فيما سيتم إغلاق جميع مواقع الأفرقة والمخيمات الكبرى الأخرى الواقعة خارج منطقة العمليات الجديدة. وإجمالا، سيتم تخفيض قوام القوة من ٨ ٧٣٥ إلى ٤ ٠٥٠ من الأفراد العسكريين، وسيتم تخفيض عناصر الشرطة من ٢ ٥٠٠ فرد إلى ١ ٨٧٠ فردا.

ويركز مفهوم المرحلة الانتقالية الشامل للمنظومة على معالجة العوامل الرئيسية المسببة للنزاع وعلى منع الانتكاس. ولتحقيق ذلك، تم تحديد أربعة مجالات موضوعية لتمكين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المجتمع المدني، فضلا عن الأطراف الفاعلة الدولية، من التحضير بعناية وعلى نحو مسؤول لخروج البعثة المتوخى: أولا، سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة؛ ثانياً، القدرة على الصمود وسبل العيش، بما في ذلك الحلول الدائمة للنازحين والمجتمعات المضيفة ؛ ثالثًا، تقديم الخدمات الفورية إلى النازحين؛ ورابعا، حقوق الإنسان. وستدعم العملية

المختلطة إنشاء مكاتب اتصال مشتركة بينها وبين الفريق القطري للأمم المتحدة في كل عاصمة ولاية من ولايات دارفور، باستثناء زالنجي، مع قيادة الفريق القطري للعمل المصمم لتلبية احتياجات كل ولاية.

ويوفر المفهومان المترابطان الواردان في التقرير الخاص خريطة طريق من أجل دعم المنظومة بأكملها لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور في الأجل الطويل. ولكي يتحقق ذلك، من الضروري أن نضع ترتيبات للتمويل أطول أجلاً وأن نجمع تبرعات وأن نستخدم التمويل من الميزانية المقررة خلال الفترة الانتقالية وأن نعمل عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام للحصول على التمويل. ونحن نعتمد على دعم شركائنا لتفعيل هذه الرؤية.

لقد تغيرت الحالة في دارفور بشكل جذري إلى الأفضل منذ ذروة النزاع، وتغيرت احتياجات الناس معها. وما التقرير الخاص المعروض على المجلس إلا اعتراف بأنه يتعين على المجتمع الدولي تكييف دعمه وفقا لذلك. وما يقترحه هو طريقة للاستفادة من قدرات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، من أجل تكييف عملنا بشكل أفضل مع الواقع الميداني. وإذ تعيد الأمم المتحدة تركيز دعمها في دارفور، فإنها ستحتاج إلى دعم ملتزم من جانب حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وأعضاء المجلس، من أجل التعامل مع هذه التغييرات المهمة. ونشكر المجلس على دعمه المستمر فيما نعمل على تحقيق السلام والاستقرار في دارفور، والأمن والتنمية لسكانها. ونعتقد أنه من خلال العمل معاً، يمكن أن يساعد هذا النهج الجديد في تأسيس مستقبل لدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدارفور، من شأنه المساعدة على تحسين حياة سكان دارفور الآن وعلى المدى الطويل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية المفيدة، فضلا عن مشاركته النشطة والشخصية مع نظيره من مفوضية الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي في عملية الاستعراض المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشكر كلا من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي على التقرير الخاص (S/2018/530)، الذي يقدم لنا بالتأكيد تحليلاً للنزاع، مع تسليط الضوء على الوضع الأمني الحالي ومسببات الصراع في دارفور والحالة السياسية والإنسانية، فضلاً عن الاحتياجات الإنمائية البالغة الأهمية لتجنب العودة إلى النزاع.

لقد قلنا جميعا مرارا وتكرارا أن الحالة الأمنية العامة في دارفور لا تزال مستقرة بوجه عام. فقد انخفض العنف بين القبائل انخفاضا كبيرا، وتواصل تحسن الوصول إلى المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور. وقد تم التأكيد على ذلك أيضا في التقرير عن الاستعراض الاستراتيجي المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد خلصت الزيارة التي قام بها مجلس السلام والأمن الأفريقي كذلك إلى ملاحظات مماثلة. ولذلك يحتج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام بأن التحسينات في الحالة الأمنية العامة في دارفور قد هيأت الظروف للعملية المختلطة للإعداد لخروجها بعد أكثر من ١٠ سنوات في السودان.

وبطبيعة الحال، فإن الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور لا تزال من دون معالجة إلى حد بعيد، غير أن العملية المختلطة لم تعد تمثل الأداة المناسبة للتصدي لتلك التحديات المتبقية. وينص الاستعراض الاستراتيجي بوضوح على أنه لم يعد ممكنا وصف الحالة في دارفور بأنها نزاع مسلح بين قوات حكومية وجهات فاعلة من غير الدول، بل على أنها فوضى وإجرام، تفاقمهما أزمة إنسانية طال أمدها، ومشاكل تتصل بحقوق

الإنسان والافتقار إلى التنمية. وفي ذلك السياق، فإن الانتقال من حفظ السلام إلى استدامة السلام ودور مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام اللذين أبرزهما الاستعراض الاستراتيجي، بالفعل مناسبين جدا.

ونحن نعتقد أن هناك بالتأكيد حاجة إلى نقلة نوعية في نهجنا في معالجة الحالة في دارفور. وقد أظهرت الحكومة السودانية إرادتها السياسية للتصدي على نحو مستدام للتحديات التي تواجه المنطقة. كما إنها بذلت الكثير من الجهود للتصدي للتحديات التي يواجهها السودان قاطبة. وما هو متوقع من المجتمع الدولي هو تكثيف الجهود في مساعدة جهود الحكومة والمساعدة في تخفيف معاناة شعب دارفور.

ويشكل الانخراط الأمريكي مع السودان مثالا على ذلك، ونحن نشهد كيف أسهم في التطورات ليس في دارفور فحسب، بل كذلك في مسائل السلام والأمن الأخرى. غير أن الانخراط ليس هو الحل الوحيد. فالسودان بحاجة إلى دعم مالي فوري وكبير، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السويد على أخذ زمام المبادرة في تغيير النهج المتبع في ذلك الصدد. وآمل أن يقتدي بذلك غيرها من الشركاء.

إن الحكومة تبذل جهودا لإيجاد حل دائم للعدد الكبير من النازحين، الذي لا يمكن بدونه ضمان تحقيق سلام مستدام في دارفور. وإنني على يقين من أننا جميعا نقدر حقيقة أن التحديات المتعلقة بالنازحين، لا سيما المتعلقة بالأراضي وتوفير الخدمات الأساسية، ضخمة ولن تعالج بجهود الحكومة وحدها. إنها تتطلب مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي التي، لا تزال حتى الآن ضئيلة جدا، باستثناء مساعدة متواضعة من عدد قليل جدا من البلدان.

كما تسعى الحكومة إلى سد الفراغ الذي قد ينشأ عن إغلاق بعض مواقع أفرقة العملية المختلطة بوضع مؤسسات معنية بإنفاذ القانون ومؤسسات معنية بسيادة القانون، مثل المحاكم ومراكز الشرطة، تتصدى للمسائل المتعلقة بأمن المجتمعات المحلية. وللأسف، يعيق تلك الجهود كذلك الافتقار إلى القدرات والموارد. وقد ساهمت حملة جمع الأسلحة مساهمة كبيرة في التخفيف من العنف القبلي. وذلك جهد يستحق الدعم، بالنظر إلى أثره المباشر على عودة النازحين وأثره في الأجل الطويل على تحقيق الاستقرار في دارفور.

ولا يمكن ضمان المكاسب الهائلة التي تحققت في دارفور إلا من خلال التمويل المستدام للجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة. وذلك هو السبب في طلبنا تغيير نهج المجتمع الدولي تجاه السودان. وكما يشير التقرير المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي المشترك صائبا،

”لقد استثمرنا الكثير في دارفور خلال العقد ونصف العقد الماضي لكي نجازف الآن بعودتها إلى حالة النزاع بسبب نقص الموارد“ (S/2018/530، الفقرة ٧٠).

ولا يمكننا تفادي احتمال الانتكاس إلى حالة النزاع في دارفور، إلا من خلال الاستثمار في جهود الإنعاش وبناء السلام. ونأمل في أن يقبل طلب رئيس جمهورية السودان، الذي يعرب فيه عن رغبته في أن يعلن السودان مؤهلا للحصول على أموال من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد أيد مجلس السلام والأمن الأفريقي كذلك ذلك الطلب، وطالما أن أعضاء مجلس السلم والأمن سيأتون إلى نيويورك الشهر القادم، نأمل في أن يشركوا لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في هذه المسألة.

ومن الجوانب المهمة الأخرى التي تحتاج إلى نقلة نوعية في النهج المتبع، عملية السلام في دارفور. ولا نرى أي سبب في ألا يتخذ المجلس موقفا موحدا بشأن عبد الواحد ومجموعته. فهو غير مهتم على الإطلاق بأي عملية سلام. فقد أُطلِعنا على الأمر منذ بعض الوقت، وللأسف لم نتخذ أي إجراء في ذلك الصدد. وخلاصة القول إنه لا ينبغي السماح له بأخذ عملية

السلام رهينة. ويتعين عليه أن يواجه التدابير المناسبة على دوره المدمر.

وعلى الرغم من أن الجماعات المتمردة المتبقية كذلك لم تبد أي اهتمام بكفالة إحلال السلام في دارفور، فإن ضلوع هذه الجماعات في أنشطة إجرامية في ليبيا وجنوب السودان، مكدسة موارد ضخمة، يعتبر سر مشاع. وبالتأكيد فإن عدم التزام الجماعات المتمردة صادر من تلك الحقيقة ويجب ممارسة الضغوط المناسبة عليها لأجل تغيير حساباتها. وبخلاف ذلك، فإن تلك الجماعات ستشكل مشكلة لا للسودان فحسب، بل للمنطقة بأسرها وللمجتمع الدولي ككل. ولا ينبغي أن يسمح لها بالاستفادة من أنشطتها غير المشروعة في ليبيا وجنوب السودان مستخدمة عملية سلام دارفور ذريعة. وإذا ما استمرت في رفضها المشاركة الجدية في عملية السلام، فينبغي للمجلس أن يتعامل معها كجماعات إجرامية منظمة عبر وطنية، وليس كمتمردين دارفوريين.

وأخيرا، نؤيد نهجا شاملا للمنظومة تجاه دارفور، كما أوصى بذلك الأمين العام بالاشتراك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك تجاه أنشطة حفظ السلام في المناطق الأشد خطورة، حيث لا تزال حماية المدنيين والدعم الإنساني والوساطة في النزاعات المحلية تشكل ضرورة لتعزيز عملية السلام، مع الاستثمار كذلك بشكل كبير في بناء السلام والإنعاش والتنمية في جميع أنحاء دارفور لتعزيز عملية السلام هناك. كما إننا كذلك نؤيد إعادة تحديد أولويات العملية المختلطة، استنادا إلى ذلك النهج الشامل للمنظومة. ونأمل أن تؤخذ في الاعتبار في تحديد ولاية العملية المختلطة.

وأخيرا، نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، ونتطلع إلى المشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد جون - بيير لاكروا على جودة إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/530). ويطلعنا التقرير على التطورات والتحديات في دارفور التي تواجه إحلال السلام والاستقرار في الإقليم.

ويرحب وفد بلدي بحملة جمع الأسلحة وبالنقل التدريجي لسلطة الدولة التي أدت إلى تحسن الحالة الأمنية في جميع أنحاء دارفور. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الحالة لا تزال مثيرة للقلق في جبل مرة، التي تقوم فيها الجماعات المسلحة المرتبطة بجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد بأنشطة إجرامية ومزعزعة للاستقرار. ولذا فإن كوت ديفوار تدعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لوقف أعمال تلك الجماعات المسلحة، التي قد تقوض المكاسب التي تحققت في مجال الأمن. كما ترحب كوت ديفوار بتمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد من قبل حكومة السودان وبعض الجماعات المسلحة، وتحثها على الإلتزام كذلك بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار - وهو شرط مسبق لوضع حد نهائي للأزمة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يلاحظ وفد بلدي استمرار وجود تحديين رئيسيين، هما مسألة الأشخاص المشردين داخليا وآثار تغير المناخ على قدرة السكان على التحمل. وفيما يخص مسألة المشردين داخليا، فإلى جانب نقص البنى التحتية ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ما تزال المشاكل المتعلقة بإدارة الأراضي والاستفادة من الموارد الطبيعية تمنع عودة المشردين داخليا إلى ديارهم طوعا وفي أمان وكرامة. وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أن التنفيذ الشامل للأحكام المتعلقة بإدارة الأراضي، مثل تلك المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، سوف يساعد على تحقيق تسوية دائمة لمسألة حيازة الأراضي.

وتدعو كوت ديفوار الحكومة السودانية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى تسوية مسألة إدارة الأراضي. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم الدعم المالي إلى الحكومة السودانية بهدف تمكين مختلف اللجان المنشأة وفقا لوثيقة الدوحة من مواصلة الأنشطة التي تكفل رفاه سكان دارفور.

ويساور وفدي القلق إزاء الأثر السلبي لتغير المناخ على الزراعة وتربية الماشية إذ تساعد كلتاهما على تحسين الأمن الغذائي. وندعو المجتمع الدولي إلى تلبية الاحتياجات التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان لعام ٢٠١٨.

وعلى الصعيد السياسي، تعرب كوت ديفوار عن استيائها لعدم توقيع بعض الجماعات المسلحة على وثيقة الدوحة، ما يؤثر سلبا على عملية السلام في دارفور وتنفيذ أحكام الوثيقة نفسها. ويتشاطر وفد بلدي رأي الأمين العام فيما يتعلق بأهمية بذل المزيد من الجهد لتشجيع تلك الجماعات على المشاركة في عملية السلام استنادا للأحكام الواردة في وثيقة الدوحة، التي نرى أنها السبيل الوحيد لإحلال السلام في دارفور.

وتهنئ كوت ديفوار الحكومة السودانية على التقدم الذي أدى إلى تحسن كبير في الحالة الأمنية وتحسين الاستقرار في دارفور، على الرغم من التحديات الراهنة. ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز صوب المفهوم العملياتي للعملية المختلطة، الذي يركز على أنشطة حفظ السلام في جبل مرة وتحقيق الاستقرار وبناء السلام في مناطق أخرى في دارفور. وينوه أيضا إلى النتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي للبعثة من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويدعو إلى تنفيذ توصيات الأمين العام على النحو المطلوب.

يؤيد وفد بلدي بشكل خاص التوصيات بشأن تحديد الأولويات المشتركة وتنفيذ الأنشطة المشتركة ذات الصلة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار المرحلة الانتقالية. واستنادا إلى خبرته في مجال بناء السلام، ونظرا للدعم الكبير الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار، ما زال بلدي يرى أن من شأن ذلك التعاون أن يوفر الحلول والظروف اللازمة لإنهاء الأزمة الحالية والتمهيد لخروج العملية المختلطة. وينبغي أن يكون انسحابها تدريجيا للتأكد من عدم المساس بحماية المدنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، يشدد وفد بلدي على أهمية توفير التمويل اللازم للفريق القطري لضمان الإنعاش العاجل وتحقيق التنمية في الأجل الطويل، علاوة على تنفيذ أنشطة بناء السلام. وفضلا عن ذلك، تتشاطر كوت ديفوار توصيات الأمين العام فيما يتعلق بأهمية إصلاح قطاع الأمن وفقا لوثيقة الدوحة والمبادئ المبيّنة في إطار الاتحاد الأفريقي المعني بإصلاح قطاع الأمن. وكما ذكر الأمين العام، فإن تنفيذ تلك التوصيات يساعد على تحقيق الاستقرار في دارفور ويعزز جهود التعمير بعد انتهاء النزاع.

ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مساعدة الحكومة السودانية في جهودها الرامية إلى التصدي بفعالية للتحديات الإنمائية في دارفور، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي ذلك الصدد، تؤيد كوت ديفوار طلب الحكومة السودانية بأن تحصل على التمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بهدف تنفيذ الأولويات المحددة للفترة الانتقالية.

وفي الختام، يدعو بلدي الحكومة السودانية والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد الأفريقي، فضلا عن جميع شركاء التنمية إلى العمل معا لأجل العودة إلى الاستقرار الدائم والحيلولة دون تجدد النزاع في دارفور.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد جان - بيير لاكروا وجميع أعضاء فريقه على إحاطتهم الشاملة والمفصلة.

ونرحب في جمهورية غينيا الاستوائية بالنتائج الإيجابية للجهود المشتركة التي تبذلها حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فقد أدى إسهامهم القيّم في عملية السلام إلى الحد من الاشتباكات بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في دارفور بقدر كبير وتوفير حماية أفضل للسكان المدنيين في دارفور. وقد مكنت هذه الظروف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الاستعداد لمغادرة المنطقة بعد ما يزيد على ١٠ سنوات من النزاع العنيف. ونشكر جميع أصحاب المصلحة الذين أسهموا في تحقيق ذلك، وخاصة حكومات قطر وألمانيا والولايات المتحدة باعتبارها الجهات الرئيسية الراعية لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية والانضمام إلى وثيقة الدوحة.

وبصفة عامة، فإن كل ذلك يشير إلى أن الحالة الأمنية تبدو أكثر استقرارا. ويحدونا الأمل في أن يستمر ذلك الاستقرار كي يتسنى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في استعادة السلام وإجراء حوار مباشر وجاد وشامل. وفي ضوء هذا التقدم، تثني جمهورية غينيا الاستوائية على الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية وتحثها على مواصلة العمل على استعادة الأوضاع الطبيعية وحماية المدنيين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا.

ونود تأكيد التقدم المحرز فيما يتعلق بمصادرة الأسلحة. صحيح أن الأسلحة وحدها لا تقتل، ولكنها تساعد على ذلك كثيرا حتى لا نخدع أنفسنا. وبالتالي، فإن من المهم إنشاء قطاع الأمن وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ويعدُّ الاتجار بالبشر وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انعدام الأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، مما يهدد حاضر ومستقبل شبابنا وقدرتنا على بناء مجتمعات مدنية حديثة فاعلة. وهذه مسألة تؤثر علينا مباشرة، ونحن نعتزم التصدي لها أثناء عضويتنا في المجلس.

وبالرغم من التقدم المحرز، فإن من الواضح أن تلك العملية لم تكتمل بعد وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وعليه، سنواصل تأييد وتشجيع النهج الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنسيق جهودهما التي نأمل أن تسفر عن نتائج إيجابية للشعب السوداني في القريب العاجل. ونود أن نشدد على أنه في حين نثني على الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية للخروج، فنحن نوصي أيضا بأن يتم ذلك على أساس من توافق الآراء وأن يكون تدريجيا ويتسم بالمرونة والواقعية وفقا للتطورات في الميدان مع الأخذ في الاعتبار بالطابع العرقي للنزاع وأنه ناجم عن التنافس على الموارد الشحيحة والاشتباكات بسبب الأراضي التي توجد فيها تلك الموارد. ونعتقد أن هذه مسألة أخرى يتعين حلها لأجل إنهاء النزاع. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الدولة في شرق دارفور لإنشاء آلية لتحديد حقوق ملكية الأراضي عن طريق المحاكم وإضفاء الطابع الرسمي عليها. ونأمل في إحراز تقدم في ذلك المجال.

وأخيرا، نود أن نؤكد شواغلنا إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة التي يتأثر بها حاليا ما يزيد على مليون شخص. ويعاني الكثير من المشردين من المجاعة الآن بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ ولا شك أنهم بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية. وعليه، ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى العمل معا لاعتماد تدابير للتصدي لهذه الحالة المروعة. ونرى أن إدراج الحالة في دارفور، في جدول أعمال لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، بناء على طلب من حكومة السودان، سيكون طريقا ملائما للقيام بذلك. ونحن عازمون على تأييد ذلك الطلب خلال الاجتماع السنوي المقبل لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في تموز/يوليه. وسنعمل مع زملائنا في التصدي لتلك المسائل

عبر القرار المقبل بشأن تجديد ولاية البعثة. ونأمل أن يتم تمديها كما ذكر زملاؤنا الإثيوبيون.

السيد إنشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأعمال التي تقوم بها البعثة في الميدان. ونرحّب بالاستنتاجات التي ذكرها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الاستعراض الاستراتيجي فيما يتعلق بالتحسّن الشامل في الحالة الأمنية في دارفور، ما يتيح إعادة تكييف العملية المختلطة والإعداد لانسحاب البعثة في السنتين المقبلتين.

ومن الواضح أن حملة جمع الأسلحة ونشر قوات الأمن التي قامت بها حكومة السودان في السنوات الأخيرة من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة قد جعلت من الممكن تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار. ومن الأهمية بمكان مواصلة التعاون مع هذه المبادرات بحيث يمكن الاضطلاع بأنشطة بناء السلام بطريقة مستدامة. كما يجب أن نعزز القدرات المؤسسية لقوات الأمن فضلاً عن سيادة القانون في المنطقة وعمل تعديلات هيكلية في قطاع الأمن تتوافق مع أنشطة الوقاية وإعادة الإعمار بعد النزاع. ونرحّب بالقرار الذي اتخذته الحكومة والجماعات المسلحة لتوسيع نطاق وقف إطلاق النار من جانب واحد ليشمل جميع مناطق العمليات حتى ٣٠ حزيران/يونيه و ٦ آب/أغسطس، على التوالي. ومن الضروري، مع ذلك، أن تُتخذ في هذه المرحلة خطوات لضمان أن يتم الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار.

ومن الواضح أن الحالة السياسية لا تزال أحد التحديات الرئيسية. ونرحّب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ونشدد على أن الحل الوحيد الممكن للحالة في المنطقة سيكون من خلال عملية سياسية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما النزاعات على الموارد الطبيعية وملكية الأراضي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي أطلقتها وكالات وبرامج الأمم المتحدة من أجل تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بملكية الأراضي.

ونُسلّط الضوء أيضاً على حقيقة أنه ينبغي بذل جهود من أجل تسوية الخلافات بشأن وثيقة الدوحة ونحثّ الحركات غير الموقّعة على الدخول في حوار بنّاء مع الحكومة بغية تحقيق وقف الأعمال العدائية نهائياً. ونكرر التأكيد على أن من المهم لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ التدابير اللازمة للضغط على أولئك الذين يقوضون عملية السلام.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في السودان، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً. إن الظروف المعيشية للمشردين داخلياً مقلقة للغاية، وتعاون المجتمع الدولي ضروري من أجل ضمان تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في السودان التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وبالنسبة إلى إعادة تشكيل العملية المختلطة، نُشيد بالتقدم المحرز مع نجاح اختتام المرحلة الأولى وكون المرحلة الثانية جارية. ويسرنا أن نشير إلى أن الانسحاب المخطط للعملية المختلطة من بعض المواقع لم يؤدّ إلى نتائج سلبية. ونشدد على العلاقات الجيدة بين الحكومة والعملية المختلطة ونحثهما على زيادة تعاونهما حتى تتمكن البعثة من القيام بعملها دون عوائق.

وبصفة عامة، نعتقد أن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة يعبر بدقة عن الحالة الراهنة وعن التحديات في دارفور في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ونؤيد إعادة ترتيب أولويات البعثة للتركيز بدرجة أكبر على دعم العملية السياسية، وهو أمر بالغ الأهمية، وتعزيز الأنشطة التي من شأنها منع النزاع من الاندلاع مرة أخرى والتصدي على نحو شامل للأسباب الجذرية للنزاع.

إن أنشطة إزالة الألغام، ولا سيما إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، هي أمر أساسي لكفالة العودة الآمنة للمشردين داخلياً إلى ديارهم وضمان سلامة البعثة في المستقبل. ومن الواضح أنه من أجل ضمان النجاح في هذه المرحلة الجديدة، يجب إنشاء آليات التمويل من أجل منع تكرار النزاع. وسيكون تعاون المجتمع الدولي في هذا الأمر حيوياً لتعزيز التنمية المستدامة في دارفور، وبناء قدرات الفريق القطري، وضمان الانسحاب الناجح للعملية المختلطة.

وأخيراً، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا وإقرارنا بالعمل الممتاز الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيريمايا مامابولو؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ وأعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بغية تحقيق السلام والتنمية المستدامين في دارفور.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وأن نشكر أيضاً وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى الأعمال التي يقوم بها إلى جانب فريقه.

وعلى الرغم من أنه أبلغنا بحدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية في دارفور، لكننا يجب أن نُعرب عن قلقنا إزاء التهديدات التي تشكلها بعض المليشيات التي ما زالت نشطة على عودة المشردين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان لأكثر من مليونين من المشردين داخلياً في السودان. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرات الشرطة، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الخدمات الأساسية كالمياه والغذاء والرعاية الصحية من أجل تحقيق هذه العودة، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام المستدام في دارفور. وتحقيقاً لهذه الغاية، وعلاوة على تحقيق الاستقرار النسبي، يجب أن يكون هناك التزامٌ من جميع أطراف النزاع وأوسعُ مشاركة ممكنة من السكان من أجل التعامل بفعالية مع الأسباب الجذرية للأزمة، وتشجيع المؤسسات القادرة على حل المنازعات والتخفيف من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. ويؤسفنا أنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، على الرغم من جهود فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

ويؤسفنا أيضاً أن لجنة رد الممتلكات التابعة لمفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين لم تتمكن اللجنة من إنجاز عملها بسبب الافتقار إلى التمويل. ونشدد على أن توزيع الأراضي والموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، لا يزال السبب الرئيسي للنزاع بين المجتمعات المحلية، لا سيما وأن الاحترار العالمي يزيد الحالة سوءاً ويؤدي إلى زيادة التصحر.

ونرحب بحقيقة أن السحب التدريجي للعملية المختلطة من مواقع الأفرقة التابعة لها لم يؤد إلى تراجع في الأمن في تلك المناطق. بيد أن من دواعي القلق أن هناك انخفاضاً في القدرة على رصد الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان هناك. كما أن من المقلق أن قوة الشرطة الحالية، نتيجة تسليم المهام في مواقع الأفرقة إلى وحدات الشرطة المشكّلة، وقوامها ١٤٠ شرطياً فقط لا تكفي لخدمة المخيمات ودعم أفراد الشرطة المنتدبين.

تؤيد بيرو الاستثمار الموضوعي المقترح في بناء السلام والإنعاش والتنمية في دارفور من أجل الاستمرار في تعزيز عملية السلام. ونعتقد أن وجود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يجب أن يتكيّف مع الاحتياجات الحالية للسكان. ولذلك فإننا نؤيد المفهوم الجديد للبعثة، الذي ينطوي على تعديل أولويات العملية المختلطة من أجل الانتقال نحو الانسحاب على مدى فترة سنتين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أود أن أذكر ثلاثة عناصر

رئيسية لبناء السلام المستدام في دارفور، بما فيها عودة المشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية على أساس اتفاق دائم بشأن وقف الأعمال العدائية بين الحكومة والجماعات المسلحة، والتنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والدعم المالي المقدّم من المجتمع الدولي.

أولاً، يجب أن تكون هناك سلاسة في التواصل والتعاون بين العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة، بغية تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار وبناء السلام التي أقرها المجلس. ثانياً، يجب أن نكفل بناء القدرات المحلية والمؤسسات الشاملة من أجل توفير الخدمات الأمنية والقضائية وتعزيز التنمية المستدامة. وأخيراً، يجب إحراز التقدم تدريجياً، وتقييم الأثر المترتب على السكان من السحب التدريجي للعملية المختلطة.

ويجب أن نتجنب الخروج المتعجل، الذي من شأنه أن يقوض الاستقرار النسبي الذي حققناه. ومن ناحية أخرى، نأمل أن يكون انسحاب البعثة تجسيدا لتحقيق السلام المستدام.

السيد توميش (كازاخستان): نشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة. ويؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في التقرير الخاص (S/2018/530) ويود أن يدلي بالملاحظات التالية:

يشجعنا التحسن المستمر في الحالة الأمنية في دارفور، فضلا عن التراجع العام في الاشتباكات القبلية والأنشطة الإجرامية. وأسهمت حملة جمع الأسلحة ونشر قوات الأمن الحكومية في تحسن حالة الأمن. وقد عزز ذلك سلطة الحكومة في دارفور وهيأ ظروفا مقبولة لتنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ومع ذلك، فإنه لم يُحرز تقدم كاف في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ويرحب وفد بلدي بتمديد الحكومة والأطراف الأخرى لوقف إطلاق النار من جانب واحد، ويشدد على ضرورة إبرام اتفاق دائم لوقف إطلاق النار لتهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات السلام. وندعو جميع الأطراف في دارفور إلى المشاركة المجدية في عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبدعم من الممثل الخاص المشترك مامابولو. وبخلاف ذلك، سيتعين على مجلس الأمن النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لزيادة الضغط على من يقوضون عملية السلام.

وبخصوص التمديد المقبل لولاية العملية المختلطة، نود أن نشير إلى التقدم المحرز في تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية في سياق إعادة تشكيل العملية المختلطة وفي ظل عدم الإبلاغ عن آثار سلبية للخفض التدريجي لقوام البعثة. وتتيح هذه التطورات الإيجابية مواصلة الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإعادة تمركزها، والذي ينبغي أن يعطي الأولوية لدعم عملية السلام. كما ينبغي التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الفقر وغياب الخدمات الأساسية والجفاف والفقدان الهائل للمحاصيل، وإيجاد حل دائم لمشكلة النازحين من خلال وثائق التخطيط القائمة، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي المتكامل للعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، وفي مقدمتها البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، فإننا نؤيد، لذلك، اقتراح وضع نهج شامل للمنظومة بخصوص دارفور، يشمل مفهوما جديدا للعملية المختلطة وبندا يتعلق بفترة انتقالية يتضمن حلا ينص على إطار زمني مدته عامان من خلال أربعة مجالات ذات أولوية. كما يؤيد وفد بلدي فكرة وضع خطة عمل تستند إلى أحكام وثيقة الدوحة. وسيتطلب نجاح هذا المفهوم، الذي يستهدف الحيلولة دون الانتكاس والتحضير لخروج البعثة، المزيد من الاستثمار من جانب منظومة الأمم المتحدة في توحيد أداء الأمم المتحدة. وهذا أمر ضروري من أجل تبسيط العمليات لتلبية زيادة الطلب في ضوء القيود المتعلقة

بالموظفين وقلة الموارد. ومن المهم للغاية أيضا أن تواصل الحكومة تعاونها مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأن تعزز جهودها الرامية إلى تحسين فعالية إدارة الأراضي وتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وضمان حق العودة ورد الممتلكات، فضلا عن زيادة وجود الشرطة ومؤسسات سيادة القانون في مناطق العودة.

أخيرا، نؤكد على أهمية وضع استراتيجية لتعبئة الموارد تكفل توفير دعم مالي طويل الأجل للحفاظ على السلام في دارفور.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته القيمة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأود أن أبدي الملاحظات التالية:

أولا، بالنسبة للأوضاع في دارفور، نرحب باستمرار استتباب الأوضاع الأمنية في دارفور، كما ورد في إحاطة السيد لاكروا، والآثار الإيجابية لحملة جمع السلاح وانخفاض أعمال العنف. هذا باستثناء بعض الأعمال القتالية في عدد من المناطق في جبل مرة حيث تتواجد ميليشيات عبد الواحد نور مما يسمى بـ''جيش تحرير السودان''. وهنا، نرحب بجهود حكومة السودان الرامية إلى تعزيز الأمن الاستقرار في جميع أنحاء دارفور.

أما بصدد قطاع سيادة القانون، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والقضائية، فإنه يظل من أكثر القطاعات حاجة إلى بناء القدرات ودعمها من أجل بناء السلام عبر ترسيخ العدالة وقيم حقوق الإنسان. ونؤكد على أهمية استمرار العملية المختلطة في دعم القدرات المحلية السودانية في هذا المجال.

وبالنسبة للعملية السياسية، فإن الكويت لا تزال ترى في وثيقة الدوحة للسلام حجر الزاوية الذي تُبنى عليه المشاورات مع كل الأطراف غير الموقعة وتظل وثيقة الدوحة المعيار الذي يحدد أداء العملية المختلطة.

ثانيا، بالنسبة لاستراتيجية الخروج، نرحب بما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/530) بشأن جدول خروج العملية المختلطة من دارفور، ولذا، نتطلع إلى مزيد من التشاور مع السودان والدول الأعضاء والأمانة العامة خلال الشهر الحالي لصياغة ولاية جديدة تتماشى مع استراتيجية ذلك الخروج، وذلك تماشيا مع قرار جامعة الدول العربية الذي اتخذته على مستوى قمة القدس في نيسان/أبريل الماضي والذي يدعم إنفاذ استراتيجية خروج العملية المختلطة من دارفور. إن مدة العامين القادمين ستتيح للمجلس الفرصة لتكييف ولاية البعثة حسب مقتضيات الوضع على أرض الواقع والتحقق من ذلك حسب المؤشرات المستقاة من وثيقة الدوحة.

يتبقى أمامنا أمر مشترك يمكن استقراؤه من تقارير الأمانة العامة وإحاطاتها ومداخلاتنا في المجلس، وهو دعم السودان وتلبية المتطلبات الإنسانية فيه، سواء من خلال الاستثمار في اقتصاده أو زيادة دعم المشاريع التنموية أو تنامي تعاون المانحين من أجل توفير متطلبات الدعم المادي والمعنوي الذي تحتاج إليه بيئة تنموية مستدامة في السودان. وكل هذا يدخل في إطار ما نسعى إليه تجاه هدفنا الرئيسي، ألا وهو الحفاظ على السلام.

في الختام، تجدد دولة الكويت استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة والحكومة السودانية ودعم جهودهما نحو توطيد الاستقرار في دارفور ومعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوب النزاع والتأكد من عدم العودة إلى ذلك النزاع مجددا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أتقدم لكم التهنئة على ترؤس بلدكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أقدم التهنئة لسلفكم، الممثلة الدائمة لبولندا، على إدارتها الفاعلة والحكيمة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو الماضي.

وأرجو أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته، وكذلك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقريرهما المعروض على المجلس (S/2018/530).

مضى عام كامل على اعتماد المجلس للقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، والذي أعلن بداية تنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة من دارفور وإعادة تشكيلها لتتناسب كما وكيفا مع تطورات الأوضاع على الأرض، والتي ما فتئت تتحسن يوما بعد آخر في كل النواحي، وعلى رأسها الأوضاع الأمنية والإنسانية والتي كانت من أولويات العملية المختلطة في ولايتها.

وقد أكدت هذا التحسن التقارير المتعاقبة والتي بلغت خلال العام الماضي أكثر من ثمانية تقارير، أكدت جميعها على هذا التحسن كما أن عددا من أعضاء المجلس قد وقفوا على هذه الحقيقة عبر زيارة دارفور في مختلف المناسبات. كل هذا يثبت صحة القرار وما احتواه من أحكام تؤسس لبدء خروج العملية المختلطة.

ونحن نتجه إلى التفاوض حول قرار تمديد ولاية العملية المختلطة بنهاية هذا الشهر، أرجو أن أؤكد لمجلس الأمن على الحقائق والمعطيات التالية.

أولا، عزم حكومة السودان على المضي قدما في كل الأنشطة التي تعزز استدامة السلام والاستقرار في دارفور.

ثانيا، الاستمرار في تنفيذ حملة جمع الأسلحة، التي أثبتت نجاحها في التخفيف من حدة التوتر والنزاعات وتثبيت استقرار الحالة الأمنية في جميع ولايات دارفور.

ثالثا، التأكيد على أن قضية النازحين تأتي على رأس أولويات حكومة السودان في الفترة القادمة. وكما يعلم مجلس الأمن، فإن الخطط التي أعلنت عنها الحكومة سابقا تعتمد على ثلاثة محاور تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لتنفيذها. وكل خيار من الخيارات المطروحة يحتاج إلى موارد مادية وبشرية كبيرة. ونرجو أن نرى دعما حقيقيا من المجتمع الدولي في هذا الصدد.

رابعا، الاستمرار في نهج التعاون النموذجي بين السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، خاصة إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني. ونرجو، في هذا الصدد، التنويه إلى انخراط صندوق بناء السلام في تعزيز مرحلة بناء السلام الراهنة.

خامسا، تظل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور هي الإطار السياسي الأوحد المتفق عليه لمعالجة المسألة السياسية. لذلك، فإن حكومة السودان سعت بكل قوة إلى تنفيذ بنودها وتثبيت أحكامها على أرض الواقع. وتدرس الحكومة، بالتعاون والتنسيق مع دولة قطر الشقيقة، التي رعت الاتفاق على الوثيقة، سبل ووسائل تنفيذ ما تبقى من البنود التي لم يكتمل تنفيذها بعد، إلى جانب السعي مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وشركاء آخرين لإقناع الأطراف غير الموقعة بالانضمام إلى العملية السلمية. وهنا، لا بد من التأكيد على أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بالضغط على الحركات المسلحة التي لم تنضم إلى وثيقة الدوحة للانخراط في العملية السياسية.

سادسا، التأكيد على عزم حكومة السودان على مواصلة التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والتنسيق معها في الفترة القادمة سعيا لتمكينها من إنجاز ولايتها وتنفيذ مهامها بكل سلاسة، والتنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة في السودان، الذي نأمل أن يجد الدعم اللازم تعزيزا لقدراته المالية والبشرية ليتمكن من تولي المهام الموكلة إليه من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

سابعا، مواصلة وتعزيز جهود بسط هيبة الدولة في دارفور ونشر المزيد من وحدات الشرطة والأجهزة القضائية في ولايات دارفور الخمس.

إن الحالة الآن في دارفور غنية عن البيان، وتشير إلى أن السلام أصبح حقيقة واقعة وملموسة في جميع أنحاء دارفور. وحتى في تلك الجيوب الصغيرة التي تسيطر عليها حركة المتمرد عبد الواحد، هناك إحساس شعبي تجاه تحقيق المصالحة الشاملة وإنجاز السلام المستدام.

وحكومة السودان تعي تماما متطلبات الفترة القادمة، من مشاريع إعادة اللحمة المجتمعية والخطط الإنمائية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهنا، لا بد من التأكيد مجددا على أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذه الخطط والبرامج عن طريق الدعم المباشر أو عبر وكالات الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة في السودان. وندعو في هذا الصدد البلدان المانحة إلى الوفاء بتعهداتها والتزاماتها السابقة. ولا بد من التوجه بالشكر إلى الأمين العام على موافقته على تقديم الدعم اللازم من خلال صندوق بناء السلام. كما نشكر البلدان الشقيقة والصديقة التي ظلت تقدم الدعم إلى أهلنا في دارفور.

وندعو في هذه الفرصة إلى ضرورة كفالة اتساق ووحدة الآليات التي وضعها المجلس لمساعدة السودان في إحلال السلام الدائم في دارفور. لذلك، فإن عملية متابعة تنفيذ القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) الخاص بالجزاءات المحددة جب أن تتسق مع عزم المجلس على استعادة الأوضاع الطبيعية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وما تقترحه في هذا الصدد هو خفض عدد أعضاء فريق الخبراء ورفع الحظر العسكري داخل دارفور. وفيما يتعلق بالأفراد الذين يقعون تحت طائلة الجزاءات والعقوبات، فلا بد من القيام بأحد هذين الأمرين: إما رفع هذه الأسماء من القائمة وإلغائها أو إضافة المتمرد عبد الواحد نور إليها تنفيذا لقرار المجلس، الذي أنذر بوضعه في القائمة.

كما برهنت الأوضاع الحالية على أهمية تمكين القوات المسلحة من امتلاك زمام المبادرة وبسط سيطرتها على كل بقاع دارفور وسد الفراغ الذي ستتركه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهو ما يستدعي، وبصورة عاجلة، رفع الحظر المفروض على السلاح في دارفور.

وفي الختام، نحيي هذه الجهود الحقيقية الحثيثة والمتكاملة، التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام في دارفور. ونرحب مرة أخرى بحلول فجر بناء السلام، الذي يعني التنمية، التي تعني، بدورها، إنهاء النزاع والقضاء المبرم عليه. ويشكر وفد بلدي بهذه المناسبة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على ما تقوم به في مختلف المجالات، وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية. كما يشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ويجدد الإعراب عن استعداد حكومة السودان للتعاون مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن كل ما له صلة بالعملية المختلطة حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي بعد استتباب السلام والاستقرار في دارفور.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.